

القاعدة الثانية

في حدوث الكائنات بأسرها بأحداث الله سبحانه

- وفيه الرد على المعتزلة والثنوية والطبايعين والفلاسفة^١ وفيها تحقيق الكسب والفرق بينه وبين الإيجاد والخلق مذهب أهل الحق من أهل الملل وأهل الإسلام أن الموجد لجميع الكائنات هو الله سبحانه فلا موجد ولا خالق إلا هو والفلاسفة جوزوا صدور موجود من غير الله تعالى بشرط أن يكون وجود ذلك الغير مستنداً إلى وجود آخر ينتهي إلى واجب الوجود بذاته ثم هم يختلفون في أنه هل يجوز أن يصدر عنه أكثر من واحد فذهب أكثرهم إلى أنه واحد من كل وجه فلا يصدر عنه إلا واحد^{١٠}
- ثم اختلفوا في ذلك الواحد فقال بعضهم هو العقل^٢ وقال بعضهم هو العنصر ثم العقل^٣
- واختلفوا في الصادر عن المعلول الأول فقال بعضهم هو النفس

(١) ف - (٥) - ب في

٧٠ - (١) ف وانه - (٢) ف ز الاول -

وقال بعضهم هو عقل اخر ونفس وفلك هو جسم وكذلك يصدر عن كل عقل عقل حتى انتهى بالعقل^١ الذي هو مدير فلك القمر الفعال الواهب للصور على مركبات العالم

ومن قدماء الاولين من جوز صدور شيء متكثر من واجب الوجود^٢ واختلفوا فيه فمنهم من قال هو الماء ومنهم من قال هو النار ومنهم من قال هو الهواء ومنهم من قال هو اجسام لطيفة بسيطة تركبت او اجزاء صفار اجتمعت^٣ فحدث العالم ومنهم من قال هو العدد^٤ ومنهم من قال هو المحبة^٥ والغلبة على ما قررنا تفصيل مذاهبيهم في الارشاد^٦ الى عقايد العباد

١٠ واما المجوس فلم يفتصيل مذهب في حدوث الكائنات وسبب ٧١ امتزاج النور والظلمة^١ وسبب الخلاص لكن اتفقوا على نسبة الخير والصالح الى النور ونسبة الشر والفساد الى الظلمة

واما المعتزلة القدرية فاثبتوا للقدرة الحادثة تأثيراً^٢ في الابداع والاحداث من الحركات والسكنات وبعض الاعتقادات والاعتمادات ١٠ والنظر والاستدلال والعلم الحاصل به وبعض الادراكات وهي التي يجد الانسان من نفسه انها تتوقف على البواعث^٣ والدواعي وورود التكليف بمباشرتها والكف عنها

(٣) ب تصحيح الى (٤) ب ز بذاته ثم م مختلفون في انه هل يجوز ان يصدر عنه الا واحد ثم اختلفوا في ذلك الواحد فمنهم ... (٥...٥) - ا - (٦ - ٦) ف (٧ - ٧) ف الاشارات

٧١ - (١) ب بال... (٢) ب اثر - (٣) ف الايجاب - (٤) ف (الباعث - (٥) ب وورد -

ووافقا الفلاسفة على ان جسماً ما او قوة في جسم لا يصلح^٦
ان يكون مبدعاً لجسم
ووافقا المجوس على ان الظلمة لا يجوز ان تحدث باحداث^٧
النور

ووافقا المعتزلة على ان القدرة الحادثة لا تصلح^٨ لاحداث^٩
الاجسام والالوان والطعوم والروائح وبعض الادراكات والحياة
والموت ولهم اختلاف مذهب في المتولدات وانما اوردنا هذه المسئلة
٧٢ عقيب حدث العالم لان الدليل لما قام على ان الممكن بذاته من حيث
امكانه استند الى الموجد وان اليجاد عبارة عن افادة الوجود فكل
موجود ممكن مستند الى ايجاد^{١٠} الباري سبحانه من حيث وجوده^{١١}
والوسائط معدات لا موجبات وهذا هو مدار المسئلة
وثنا في تقرير هذا المعنى كلام مع الفلاسفة على مقتضى قواعدهم
ومع المجوس على موجب اصلهم باعتبار انه موجود^{١٢} ومع المعتزلة
على موجب عقايدهم

اما الكلام على الفلاسفة فنقول كل موجود بغيره ممكن باعتبار^{١٣}
ذاته لو جاز ان يوجد شيئاً فاما ان يوجد^{١٤} باعتبار انه موجود بغيره
او باعتبار انه ممكن بذاته او باعتبارها جميعاً لكن لا يجوز ان
يوجد^{١٥} باعتبار انه موجود بغيره الا^{١٦} بشركة^{١٧} من ذاته اذ لا تعزب
ذاته عن ذاته ولا يخرج وجوده عن حقيقته وهو باعتبار ذاته ممكن

(٦) ف يصح (٧) في الغامض ما يحدث

(٧٢ - ١) ب ايجاب (٢) ف - (٣) ب ف يوجد (٤) ب يوجد

(٥) ف او (٦) ب شركة -

الوجود والامكان طبيعته طبيعة عدمية فلو اثر في الوجود لاثّر
بشركة^٢ العدم وهو محال

وهذا البرهان^٣ انما نقلناه عن قولهم في الجسم انه لا يوتر في الجسم
ايجاداً وابداعاً اذ الجسم مركب من مادة وصورة فلو اثر لاثّر بشركة^٤
من المادة والمادة لها طبيعة عدمية^٥ فلا يجوز ان توجد شيئاً فالجسم
لا يجوز ان يوجد ايضاً فامكان الوجود كالمادة ونفس الوجود
كالصورة كما ان الجسم لا يوتر من حيث صورته الا بشركة^٦ من
المادة كذلك الموجود بغيره الممكن باعتبار ذاته لا يوتر من حيث
وجوده الا بشركة^٧ من امكان الوجود فلا موجد^٨ على الحقيقة الا
بوجود^٩ واجب بذاته من كل وجه لا يشوبه امكان ولا عدم من
وجه والوسايط ان^{١٠} اثبتت^{١١} فانها معدات لا موجدات

فانه فيل الممكن باعتبار ذاته انما يوجب غيره او يوجد باعتبار
وجوده بغيره وحين^{١٢} لاحظنا جانب الوجود نقطع نظرنا عن الامكان
والعدم فان الامكان قد زال بشبوت الوجود وحصل الوجوب بدل
الامكان فلا التفات الى الامكان اصلاً فلم يوتر بشركة^{١٣} الامكان
والجواب فلما اذا كان الوجود من حيث هو وجود موثراً من
غير ملاحظة الى وجه الامكان والجواز فليوتر وجود كل موجود^{١٤}
حتى لا يكون العقل بالاجاب اولى من النفس او الجسم وحتى يكون
الجسم موثراً في الجسم باعتبار صورته لا من حيث مادته فان

(٢) ب ز من

٧٣ - (١) ا عدمية - (٢...٢) ب ف - (٣) ب يوجد - (٤) ب
وجود - (٥) ب اذ - (٦) ف ثبت - (٧) ب كذا محرف

الوجود^١ من حيث هو وجود لا يختلف وإنما الاختلاف في كل موجود إنما يرجع إلى الفواصل^٢
فإنه قبل العقل الأول إنما يوجب شيئاً آخر بسبب اعتبارات في^٣
ذاته فهو من حيث وجوده بواجب الوجود يوجب عقلاً أو نفساً ومن
حيث أنه ممكن بذاته يوجب جسماً هو صورة ومادة وقولكم أن
جهة الامكان غير ملتفت إليها أصلاً باطل فإن جهة^٤ الوجوب يناسب
وجود العقل والنفس وجهة الامكان يناسب وجود المادة والصورة
وإنما حملنا على إثبات هذا الإيجاب أن الواحد لا يجوز أن يصدر عنه
إلا واحد فإنه لو صدر عنه اثنان لكان عن جهتين^٥ ولو ثبت أن له
جهتين لتكثرت ذاته وقد دل البرهان على أن واجب الوجود لن
يتكثر

٧٥ والجواب قلنا ولو كان العقل إنما أوجب عقلاً أو نفساً باعتبار أنه
واجب بغيره لا واجب الجسم جسماً أو نفساً باعتبار أنه واجب بغيره
فإن قضية الوجوب بالغير لا تختلف إلا أن يكون أحدهما بغير واسطة
والثاني بواسطة والا فمن حيث أن الجسم ذو مادة لا يمتنع عليه
الإيجاد من حيث أنه واجب بغيره وكما أن العقل من حيث أنه ذو
امكان في ذاته لم يمتنع عليه الإيجاب والإيجاد من حيث أنه واجب
بغيره فقولوا إن الجسم يجوز أن يوجد جسماً أو قوة في جسم يجوز أن

٧٤ - (١) ف وجود الموجود (٢) (المواصل - ٣) ف - (٤) - (٥) أوجه

- (٥) ب ف لان (٦) ب ف مختلفتين

٧٥ - (١) ف لا واجب (٢) ب ف و (٣...٣) ف - (٤) ب ف

يوجب -

توجب^٥ جسماً او صورة الجسمية يجوز ان توجب جسماً وهذا
مستحيل بالاتفاق

ثم قولها هنا مقتضيات اربعة عقل ونفس وفلك ومادة وهي
جواهر مختلفة متميزة بالحقايق تستدعي مقتضيات اربعة مختلفة
٥ بالحقايق ايضاً فعليكم ان تثبتوا في المعلول الاول هذه الحقايق بحيث
يناسب كل واحد واحد والا فيلزم ان يصدر عن شيء واحد اشياء
وذلك محال عندكم وعليكم ايضاً ان تثبتوا ان تلك الاعتبارات
المقتضية لا ترجع الى اضافات وسلوب فان كثرة الاضافات والسلوب^{٧٦}
وان لم توجب كثرة في الذات الا انها لا توجب اشياء فان ذات
١٠ واجب الوجود واحدة من كل وجه الا انها لا تتكرر بالاضافات
والسلوب والصفات الاضافية والسلبية لا توجب اشياء متعددة اذ
لو اوجبت لاضيف الى واجب الوجود جميع الموجودات اضافة
واحدة من غير وسايط وذلك محال عندكم فهم^١ بين امرين متناقضين
ان^٢ اثبتوا في المعلول الاول صفات ايجابية مختلفة الحقايق فقد ناقضوا
١٥ مذهبهم حيث قالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد وان قالوا هذه
الصفات التي ثبتت^٣ اضافية او سلبية لزمهم ان يثبتوا مقتضيات
متعددة لواجب الوجود وذلك ايضاً يناقض مذهبهم
وهذا الزام افعام لا معنى^٤ عنه ثم نفصل القول^٥ بعد الاجمال

(٥) ف يوجب - (٦) ا ز هو جسم مركب من صورة (ولعله حاشية مأخوذة من كتاب
النحل ص ٧١ س ١٠)

٧٦ - (١) ب : - (٢) ا فهو - (٣) ف اذا - (٤) ف ثبت -
(٥) ب ز لهم - (٦) ف -

فنقول اذا كان المقتضي مفصلاً معلوماً مختلف الانواع يجب ان يكون المقتضى^{٧٧} مفصلاً معلوماً مختلف الحقايق وما اثبتم الا امرين احدهما ٧٧ كونه واجبا بغيره والثاني كونه جائزاً بذاته وكونه واجبا بغيره اوجب عقلاً او نفساً وكونه ممكناً بذاته اوجب صورة ومادة فقد اثبت صدور موجودين جوهرين قائمين بذاتيهما من وجه واحد وذلك •
ايضاً يناقض مذهبهم

واراد من تكيس منهم ان يعتذر عن هذين الالزامين فقال ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد كما ذكرنا الا ان العقل الاول انما يكثر باعتبارات ذاته لا بما استفاد من غيره لان الامكان له من ذاته لا من غيره والوجود له من غيره لا من ذاته فلم يستفد الكثرة^{١٠} من واجب الوجود لعمرى لما حصل العقل حصلت له اعتبارات اربعة احدها^{١١} كونه واجباً بغيره والثاني كونه عقلاً والثالث كونه واحداً في ذاته والرابع كونه ممكناً في ذاته فاوجب من حيث هو عقل عقلاً ومن حيث هو موجود بواجب الوجود نفساً ومن حيث هو واحد صورة ومن حيث هو ممكن مادة وهذه الاعتبارات^{١٥} لما كانت مختلفة الحقايق اوجبت جواهر مختلفة الانواع

٧٨ انظروا بين الاعتبار الى هذا الاعتذار هل هو الا تحكم محض لم يقم عليه دليل عقلي ولا شاهد حسي بل هو اقل رتبة من طرد الفقها ارادوا بنا اشرف الموجودات كما لا على اعتبارات كلها ترجع الى

(٧) ب ز واجبا

٧٧ — (١) ب مذهبكم — (٢) ب ف باعتبار — (٣...٣) ب ف استفاداً —

(٤) — (٥...٥) ب ف —

عبارات فنطالبهم أو لا بصحة هذه المناسبات ولا يجدون الى اثباتها سبيلاً

- ثم نقول كونه واجب الوجود بغيره امر اضافي لا محالة لان كون واجب الوجود مبدأ وعلة او موجباً ومبدعاً امر اضافي لا . تتكرر به الذات^١ فاذا كان الايجاب اضافةً فيكون بين الموجب والموجب اضافةً لا محالة والامر الاضافي قد يتكرر ويتعدد ولا تتكرر به الذات فلو صلح ان يكون موجباً في العقل^٢ الاول العقل^٣ الاخر^٤ لصح مثله في واجب الوجود بذاته^٥ فهلا كثرت الاضافات في حق واجب الوجود حتى يتحقق له نسبة ايجاب الى موجب^٦ . فتتكرر النسب الاضافية ولا تتكرر بها الذات وهذا كما يقدرونه .
- في العقل الفعال الذي هو واهب الصور على العالم الجسماني فانه ما ٧٩ من صورة تحدث في العالم الا وهي من فيضه وسنخه^٧ ثم تختلف الصور باختلاف^٨ الانواع والاصناف الى ما لا يتناهى ولا تختلف الصفات في الفايض بل هو على نعت واحد والصور تختلف وتتكرر بحسب القوابل والحوامل ولو اختلفت^٩ النسب فانما هي اضافات لا ٨٠ صفات حقيقية كذلك يجب ان يقال في واجب الوجود بذاته انه ينسب اليه الكل نسبة واحدة من حيث وجودها الممكن ثم الاختلاف يحصل في القوابل او^{١٠} تكون الاضافات والسلوب كثيرة

٧٨ - (١) ف بالذات - (٢...٣) ف صلح الاول العقل الآخر - (٣) ب لعقل

(٤...٥) ب ف - (٥) ب نحو - (٦) ف موجب موجب

٧٩ - (١) ف سيجه - (٢) ب ف اختلاف - (٣) ف اختلف بالنسب -

(٤) ف ان -

وتتعدد الموجبات بحسب تلك ولا يوجب ذلك كثرة^٥ في الذات كما قالوا في المعلول الاول^٦

وقول كون العقل الاول عقلاً امر سلبى عندكم لان معنى كونه عقلاً^٧ انه مجرد عن المادة والتجريد عن المادة سلب المادة ونفيها والنفي كيف يناسب وجود جوهر عقلي هو عقل كيف والسلوب^٨ كثيرة فهلاً^٩ اوجب بكل سلب جوهر^{١٠} عقلياً فانه كما يسلب عنه المادة يسلب عنه الصورة اعني الصورة الجسمية ويسلب عنه الكيفية والكمية والوضع والحيز والمكان والزمان ولم يجب ان يقال يلزم عنه^{١١} بكل سلب جوهر عقلي ومثل هذه السلوب تتحقق في حق واجب الوجود ايضاً ولا يوجب كل سلب جوهر^{١٢} عقلياً وان^{١٣} سلم ذلك حصل غرضنا من اضافة الكل اليه

ثم نقول لم صار كونه واجب الوجود لغيره اولى بايجاب نفس^{١٤} من كونه مجرداً عن المادة ولو عكس الامر فجعل ما ذكرتموه^{١٥} بالغير موجباً للعقل وما ذكرتموه من التجرد عن المادة موجباً للنفس اي محال كان يلزم منه^{١٦} واي خلل كان يحصل^{١٧} وهل هذا الا تحكم^{١٨} بارد^{١٩} بني على تقليد او تقليد استند الى تحكم

وقول عددتم اعتبارات اربعة وقضيتم بوحدة العقل في ذاته وقلتم ان الوحدة توجب نفساً او جسماً فبينوا ما هو المستفاد من

(٥) ف كثيرة - (٦) ب ز حسب تلك ولا يوجب كثرة في الذات - (٧) ف ز عندكم - (٨) ف فهو

٨٠ - (١) ب منه كل - (٢) ب النفس - (٣) ب ف ز من الوجوب (د) - (٤) ب ز ام - (٥...٥) ف ه - (٦) ف تقليد -

الباري تعالى^٢ وما هو له من ذاته فان الذي له من ذاته ليس الا
امكان الوجود بقيت اعتبارات ثلاثة وان كانت مستفادة من
الاول استدعت ثلاث مقتضيات وواجب الوجود واحد من كل ٨١
وجه وان كانت له لذاته اي من لوازم ذاته^١ فقد بطل قولكم ان الذي
له من ذاته^٢ هو الامكان فقط ثم الامكان لا يناسب الا المادة لان
طبيعة المادة طبيعة عدمية لها استعداد قبول الصور والامكان
طبيعة عدمية ايضا لها استعداد قبول الوجود بقيت الصورة لا
موجب لها

وسما يفضي^٣ منه العجب ان الجسم الذي هو مركب من جوهرين
١٠ مختلفين مادة وصورة لا يجوز ان يوجب جسما مثله وشي^٤ ماله
وجود بغيره وامكان بذاته يوجب جواهر عقلية حقيقية مختلفة
بالنوع لا يجوز ان تشترك في مادة مع ان الامكان^٥ ليس يتحقق له
وجود الا في الذهن والمادة يتحقق لها وجود في الخارج فعرف^٦ بهذه
الاعتراضات ان^٧ الواسطة التي اوجبوا وجودها حتى^٨ توجب
١٥ الموجودات لا يحتاج اليها

ثم قول من اين اثبتتم اربع اعتبارات في المصادر الاول حتى
صدرت عنه اربعة جواهر فما قولكم في الصادر الثاني والثالث
افيصدر عن كل واحد على مثال ما صدر من الاول او يتغير الترتيب ٨٢
فان كان على مثال الاول فيجب ان يصدر عن كل واحد من الاربعة

(٢) ب ز بعد

٨١ - (١...١) - ١ - (٢) ب ف يفضي - ١٣ الامكان - (٤) ف فوق

- (٥) ف - (٦) ف -

اربعة جواهر فيتضاعف الاعداد اربعة في اربعة وذلك على خلاف^١
 الوجود او يصدر عن العقل الثاني اربعة اخرى^٢ فما الموجب للوقوف
 على تسعة من العقول او تسع^٣ من النفوس وتسعة من الافلاك واربعة
 من العناصر فهلا زاد الى ما لا يتناهى او هلاً^٤ زاد بعدد^٥ معلوم او
 هلاً نقص فهل الانتهاء الى عدد معلوم ثم الوقوف عليه الا تحكم^٦.
 محض ثم ما الموجب حتى يتغير التأثير من السماوي المتركب تركيباً
 لا ينحل قط المتحرك تحركاً^٧ على الاستدارة لا يسكن قط الى
 العناصر والمركبات تركيباً^٨ لا يدوم قط ولا يثبت على حال قط
 المتحركة تحركاً^٩ على الاستقامة ثم الانتهاء الى النفس الانسانية
 والوقوف عليها اخر^{١٠} وما الموجب لتقدير^{١١} النجوم والشمس والقمر
 باقدارها المعلومة حتى صار منها ما هو اكبر ومنها ما هو اصغر وما
 ٨٣ الموجب لتعيين القطبين بالموضع المعلوم مع ان كل كرة واحدة وليس
 بعض الاجزاء بتعين القطب فيه اولى من البعض فان كنتم^{١٢} شرعتم
 في طلب العلة لكل شيء وادعيت ان كمال نفس الانسان في^{١٣} ان
 تتجلى لها^{١٤} حقايق الموجودات وتصرفتم بالفكر العقلي في الهيئات^{١٥}
 وكيفية الابداع فافيدونا جواب هذه الاسئلة واذ رأينا انحصاركم^{١٦}
 وتحيركم ورأينا الوجود على خلاف الترتيب الذي وضعتم ولم تستمر
 قاعدتكم على ما مهدتم عرف بطلان مذهبكم من كل وجه وعلم

٨٢ - (١) ف ز الواجب - (٢) اجزاء ز ولا يفد عن الآخر كذلك الى
 ما لا غاية له وان تغير الترتيب ووقف - (٣) ب ف وتسعة - (٤) ف - (٥) ف
 بقدر - (٦) ف - (٧) ب ف لتقدر
 ٨٣ - (١) ب - (٢) ف - (٣) ف له - (٤) ف هيئاته - (٥) ب
 انحصاركم

بالضرورة استناد الموجودات الى صانع عالم قادر مختار ابتدع الخلق
بقدرته وارادته^٨ ابتداءً^٩ واختراعهم^{١٠} على مشيئته اختراعاً ثم سلكهم
في طرق ارادته^{١١} وبعثهم على^{١٢} سبيل محبته لا يملكون تأخراً عما
قدمهم اليه ولا يستطيعون تقدماً الى ما اخرهم عنه وهذا القدر
يكفي في هذه المسئلة من الرد على الفلاسفة المتفقيين على رأي^{١٣}
ارسطاطاليس وسنرد^{١٤} على الباقيين عند تعقبنا اراء ارباب المقالات
ان شاء الله تعالى

واما المبعوس^{١٥} فذهبهم يدور على قاعدتين احديهما ذكر سبب كده
امتزاج النور والظلمة^{١٦} والثانية ذكر سبب خلاص النور من الظلمة
والاولى هي المبدأ والثانية هي المعاد وذلك انه لما ازم عليهم ان النور
اذا كان ضد الظلمة جوهرًا وطبعاً وفعلاً وحيزاً وهما متنافران ذاتاً
وطبيعة فكيف امتزجا^{١٧} وما الموجب لاجتماعهما حتى حصل الامتزاج
وحصل بحصول الامتزاج صور هذا العالم ثم هل يبقى هذا الامتزاج
ابد الدهر ويلزم عليهم كون اجزاء النور معذبة ابد الابدن او
١٥ تتخلص يوماً ما فما الموجب للخلاص

فصار مدار المسئلة معهم على^{١٨} تقرير هذين الركنين
قالت طائفة منهم ان النور فكر في نفسه فكرة ردية فحدث
منها الظلام متشبيهاً ببعض اجزاء النور وهذا قول من قال بحدوث
الظلام

(٧) ب ف - (٨) ف ابتداء - (٩) ب واختراعهم - (١٠) ١٠...١٠٠ ف -
(١١) ب - (١٢) ب ف سنورد - (١٣) راجع الى كتاب النحل ص ١٨٢
٨٤ - (١) ف بالظلمة - (٢) ف امتزاجا - (٣) ب في ف -

فيقال لهم اذا كان النور خيراً لا شر فيه بوجه ما فما الموجب
لحدوث الفكرة الردية فان حدثت بنفسها فهلاً حدث الظلام بنفسه
من غير ان ينسب اليه وان حدث بالنور فالنور كيف احدث اصل
٨٥ الشر ومنبع الفساد فانه ان كان كل فساد في العالم انما انتسب الى
الظلام والظلام انتسب الى الفكرة كانت الفكرة مبدأ الشر والفساد
ومن العجب انهم امنزوا حتى لم ينسبوا شرّاً جزئياً الى النور
في الحوادث ولزمهم ان ينسبوا كل الشر واصل الفساد اليه
ومن قال بدم الظلام فالرد عليه ان العقل يقضي ضرورة ان
شئين متنافرين غاية التنافر طبعاً لا يمتزجان الا بقاصر فانهما لو
امتزجا بذاتيهما بطل تنافرها بذاتيهما وما هو متنافر ذاتاً لا يجوز
ان يجتمع ذاتاً فالذات الواحدة لا توجب اجتماعاً وافتراقاً وذلك
يقضي الا يحصل وجود ما وقد حصل فهو خلف
وقول انما الظلام لا يخلو اما ان يكون موجوداً حقيقة او لم
يكن فان كان وجوده وجوداً حقيقياً فقد ساوى النور في الوجود
وبطل الامتياز عنه من كل وجه وكذلك ان ساواه في القدم
والوحدة ثم الوجود من حيث هو وجود خير لا محالة فلم يكن الظلام
٨٦ شرّاً وان لم يكن موجوداً حقيقة فما ليس بموجود حقيقة كيف يكون
قديماً وكيف ينافي ضده وكيف يحصل منه امتزاج وكيف يحصل
من امتزاجه وجود العالم

(٢) ف فلا

٨٥ - (١) ب ز احم - (٢.. ٢) ب - (٣) ب (اولاً) ساول (ثم) تناول

و - النور في الوجود

٨٦ - (١) ب يساوى

ونقول ابناً عندكم وجود خير من شرّ ووجود شرّ من خير لا

يتصور

ومن قال بمروء الفلام فقد لزمه حدوث شرّ من خير ثم حدوث العالم من الامتزاج أو ذلك حدوث خير من شرّ

ومن قال بقدمه فقد لزمه حصول العالم من الامتزاج والامتزاج ان كان خيراً فهو حصول خير من شرّ وان كان شرّاً فهو حصول شرّ من خير ثم لو كان الامتزاج خيراً اوجب ان يكون الخلاص شرّاً لانه ضده ولو كان شرّاً فالخلاص خير وعلى اي وجه قدّر فلا بد من حصول خير من شرّ وحصول شرّ من خير

١٠ ونقول ابناً العقل بالضرورة يقضي بان امتزاج جوهرين بسيطين لا يقتضي الا طبيعة واحدة ونحن نرى مختلفات في العالم اختلافاً في النوع والشخص والحقيقة والصورة على طبائع مختلفة واعراض متضادة وهذه المختلفات تستحيل ان تحصل من امتزاج امرين بسيطين ٨٧ فقط فانهما لا يوجبان اموراً على خلاف ذاتيهما ولا يوجدان اكوأناً ١٥ على ضد طبيعتيهما فقد بطل قولهم ان الكون والكائنات حصلت من الامتزاج بل لا بد من اسنادها الى فاطر حكيم قادر عليم واما الكلام على المنزلة فنذكر أولاً طريق اهل السنّة في اسناد الكائنات الى الله سبحانه خلقاً وابداعاً

ولهم طريقان في ذلك احدهما قولهم الافعال المحكمة دالة على علم مخترعها اذ الاتقان والاحكام من اثار العلم لا محالة واذا كان الفعل

صادراً من فاعل متقن^٢ فيجب ان يكون من آثار علم ذلك الفاعل ومن المعلوم ان علم العبد لا يتعلق قط بما يفعله من كل وجه بل لو علمه علمه^٣ من وجه دون وجه علم جملة لا علم تفصيل فوجوه الاحكام في الفعل لم تدل على علمه^٤ وليست من آثار علمه^٥ فيتعين^٦ ان الفاعل غيره وهو الذي احاط به علماً من كل وجه وهذه الطريقة^٧ هي التي اعتمد عليها^٨ الشيخ^٩ ابو الحسن الاشعري رضي الله عنه ٨٨ واوردها في كتبه وفرضها في الغافل اذا صدر عنه فعل

والحق ان الدليل ليس بمختص بالغافل فان الغافل كما لم يحيط^{١٠} علماً بالفعل من كل وجه كذلك العالم لم يحيط به علماً من كل وجه والفاعل الخالق يجب ان يكون محيطاً بالفعل من كل وجه^{١١} اذ الاحكام انما يثبت فيه من آثار علمه لا من آثار علم غيره ويدل على علمه لا على علم غيره فكما يستحيل ايجاد الفعل واختراعه على^{١٢} جهل وغفلة بالمخلوق المخترع من كل وجه كذلك يستحيل ايجاده على غفلة من وجه قال الله تعالى^{١٣} أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ^{١٤} وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ^{١٥}

فانه قبل هذا الدليل لا يصلح لاثبات استحالة حدوث الفعل^{١٦} بالقدرة الحادثة فان احاطة العبد بالفعل من كل وجه غير مستحيل وان^{١٧} لم يتفق في الصورة المذكورة^{١٨} وقوعاً لا وجوباً فلو قدر^{١٩} تعلق العلم بالحادث بالفعل من كل وجه وجب ان تجوزوا حصول الفعل

(٢) ب عن (٣) ب معين (٤) ب ف (٥) ب (٦) ب (٧) ب ف...ها (٨) ب (٩) ب

٨٨ (١) ف يحيط به (٢...٣) ا (٣) ب عن (٤) سورة ٦٧ آ ١٤

(٥) ب خلقهم (٦) ب وانما في تلك (٧) ب المقدمة (٨) ف قدرنا

بالتقدرة الحادثة من كل وجه لان الاحكام والاتقان فيه دل على علم
الفاعل ومع ذلك لم يحز على اصلكم فدل ان الاستدلال بانتفاء العلم
من كل وجه باطل وايضاً فان القدر الذي 'تعلق العلم' به وجب ان ٨٩
يكون مخلوقاً للعبد وعندنا العلم بالفعل من كل وجه غير شرط 'بل
العلم باصل وجوده شرط كونه فاعلاً وهو لم يعدم ذلك

والجواب انا ما انشأنا هذا الدليل لبيان استحالة حدوث الفعل
بالتقدرة الحادثة بل لنفي كون العبد خالقاً لافعاله التي يثاب ويعاقب
عليها اذ لو كان خالقاً لدل الاحكام 'في فعله' على علمه لكن لم يدل
فلم يكن خالقاً لانه لو كان خالقاً لكان عالماً بخلقته من كل وجه لكنه
ليس بعالم به من كل وجه فليس بخالق

هذا وجه دلالته هذا النظر فلا يلزمنا تقدير الاحاطة به من كل
وجه فان انتفاء العلم اذا دل على انتفاء الخالقية لم يلزم ان يدل وجود
العلم على ثبوت الخالقية بل هو عكس الادلة والدليل لا ينبغي
ولو نصربنا لبيان الاستحالة صغنا الدليل صياغة اخرى

فقلنا لو كان الفعل منتسباً الى العبد ابداعاً لوجب ان يكون في
حال ابداعه عالماً بجميع احواله ويستحيل من العبد الاحاطة بجميع ٩٠
وجوه الفعل في حالة واحدة لامرئ احدهما ان العلم الحادث 'لا يتعلق
بمعلومات في حالة واحدة وذلك لجواز طريان الجهل على العالم باحد
الوجهين فيؤدي الى ان يكون عالماً جاهلاً بمعلوم واحد في حالة واحدة

٨٩ - (١) ف القدرة التي - (٢) ب - (٣) ف شروط - (٤) ب -
- (٥) ا - (٦) ب ف الدلالة
٩٠ - (١) ب ف الواحد -

ويكون علمه علماً من وجه وجهلاً^٢ من وجه

الثاني ان وجوه المعلومات في^١ الفعل تنقسم الى ما يعلم ضرورة
والى ما يعلم نظراً فيحتاج حالة الابداع في تحصيل ذلك العلم الى نظر
وهو اكتساب ثانٍ وربما يحتاج الى معرفة الضروري والنظري من
وجوه الاكتساب فيؤدي الى التسلسل حتى لا يصل الى ايجاد الفعل^٥
المطلوب وعن هذا المعنى صار كثير من عقلاء الفلاسفة الى ان الابداع
لن يحصل الا بالعلم حتى لو تصور من الانسان العلم بوجوه الفعل كلياً^٦
وجزياً ومحلاً ومكاناً وزماناً وعدداً وشكلاً وعرضاً وكماً لا لتصور
منه الابداع والابداع وعن هذا صاروا الى ان علم الباري سبحانه
بذاته هو المبدئ لوجود الفعل الاول وفرقوا بين العلم الفعلي والعلم^{١٠}
٩١ الانفعالي وانما يحتاج الانسان الى القدرة والارادة والدواعي والآلات
والادوات لان علمه لن يتصور ان يكون علماً^٧ فعلياً بل علومه كلها
انفعالية ولذلك اتفق المتكلمون بأسرهم على ان العلم يتبع المعلوم
فيتعلق به على ما هو به ولا يكسبه صفة^٨ ولا يكتسب عنه صفة^٩
وهذا هو سر هذه الطريقة ونهايتها^{١٥}

اما الطريق الثاني في بيان استحالة كون القدرة الحادثة صالحة

للايجاد

فنقول لو صلحت للايجاد لصلحت لايجاد كل موجود من الجواهر
والاعراض وذلك لان الوجود قضية واحدة تشمل الموجودات وهو
من حيث انه وجود لا يختلف فليس يفضل الجوهر العرض^{٢٠} في

(٢) ف وجهلاً - (٣) ب و - (٤) ف كائناً

٩١ - (١) اعلمه - (٢) ف للعرض

الوجود من حيث انه وجود بل من وجه آخر وهو القيام بالنفس
والحجمية والتحيز والاستغناء عن المحل وعند الخصم هذه كلها صفات
تابعة للحدوث وليست من اثار القدرة واما الشئية والعينية
والجوهرية والعرضية فهي اسما، اجناس عنده ثابتة في العدم ليست
• ايضاً من اثار القدرة فلم يبقَ من الصفات وجه لتعلق القدرة الا ٩٢
الوجود وهو لا يختلف في الموجودات وجهة الصلاحية ايضاً وفي
القدرة جهة واحدة فلو صلحت لايجاد موجود ما صلحت لايجاد كل
موجود لكنها لا تصلح لايجاد بعض الموجودات من الجواهر واكثر
الاعراض فلم تصلح لايجاد موجود ما

١٠ وما بوضع ان الصلاحية لو اختلفت بالنسبة الى موجود
وموجود لاختلفت بالنسبة الى قدرة وقدرة حتى يقال تصلح قدرة
زيد لحركة ولا تصلح قدرة عمرو لمثل تلك الحركة بل عند الخصم
لما شملت الحقيقة جميع قدر البشر استوت كلها في الصلاحية كذلك
شملت حقيقة الوجود جميع الموجودات فيجب ان تستوي في قبول
• اثر الصلاحية بل يمكن ان يقال ان الصلاحية ليست تابعة لحقيقة
القدرة بل هي مختلفة بالنسب وعن هذا صلحت للايجاد عندهم ولم
تصلح للاعادة والاعادة ايجاد ثانٍ وصلحت لتحصيل العلم ولم تصلح
للعقلة عن ذلك العلم

وما بوضع ان صلاحية القدرة لم تخلُ من احد الامرين اما ان
٢٠ تثبت عموماً فيجب ان لا يختلف بالنسبة الى موجود دون موجود ٩٣

٩٢ - (١) ب ف ي قدر

٩٣ - (١) ف ز بالنسبة - (٢) ب و -

كما بينا واما ان تثبت خصوصاً ولا دليل على التخصيص لبعض الموجودات دون البعض سرى جريان العادة بما الفناه من الافعال المنسوبة الى العباد وسنيين ان ذلك على اي وجه يثبت وبالجملة فليس يصلح ذلك دليلاً على حصر صلاحية القدرة فيها دون ساير الموجودات تجويزاً وامكاناً

فانه قبل الستم اوجبتم تعلق القدرة بالحادثة ببعض الموجودات دون البعض وسميتم نفس التعلق كسباً فما ذكرتموه في التعلق والكسب من التخصيص فهو جوابنا في الاليجاد من التخصيص ومن العجب انكم تنكرون تأثير القدرة بالحادثة وتثبتون التعلق فها جوزتم عموم التعلق حتى يتعلق بكل موجود قديم او حادث ١٠ جوهر او عرض فان خصصتم التعلق مع نفي التأثير فلا تستبعدوا منا تخصيص التعلق مع اثبات التأثير والجواب قلنا نحن بينا القدرة بالحادثة وتعلقها بالمقدور^٧ ولم نثبت ٩٤ عموم التعلق ولا لزمننا ذلك اذ لم نعين جهة التأثير بالوجود والحدوث وانتم عينتم جهة التأثير بالوجود^٨ من حيث هو وجود قضية عامة ١٥ فلزمكم عموم التعلق والتأثير في كل موجود واستحال على اصلكم حصر صلاحية القدرة في بعض الموجودات دون البعض ولم يثبت شيخنا ابو الحسن رحمه الله للقدرة بالحادثة صلاحية اصلاً لا لجهة الوجود ولا لصفة من صفات الوجود فلم يلزمه التعميم والتخصيص

(٣) ب ف ينسب — (٤) ف فيما — (٥) ف ز اثبات — (٦) ب ف اثبتنا — (٧) ف بالقدورات

٩٤ — (١) ب ف ز الوجود (وهو صواب)

واما القاضي ابو بكر^١ فقد اثبت لها اثراً^٢ كما سند كره ولكنه
يبرئ جهة الوجود عن التأثير فيه فلم يلزمه التعميم
فال'فاضي' الانسان يحس من نفسه تفرقة^٣ ضرورية بين حركتي
الضرورية والاختيارية^٤ كحركة المرتعش وحركة المختار والتفرقة لم
ترجع الى نفس الحركتين من حيث الحركة لانهما حركتان متماثلتان
بل الى زايد على كونها حركة وهو كون احدها مقدورة مرادة
وكون الثانية غير مقدورة ولا مرادة ثم لم يخل الامر من احد حالين
اما ان يقال تعلقت القدرة باحديهما تعلق العلم من غير تأثير اصلاً
فيؤدي ذلك الى نفي التفرقة فان نفي التأثير كني التعلق فيما ٩٥
يرجع الى ذاتي الحركتين والانسان لا يجد التفرقة^٥ فيهما
وبينهما الا في امر زايد على وجودهما واحوال وجودهما واما ان يقال
تعلقت القدرة باحديهما تعلق تأثير^٦ لم يخل الحال من احد امرين اما
ان يرجع التأثير الى الوجود والحدوث واما ان يرجع الى صفة من
صفات الوجود والاول باطل بما ذكرناه انه لو اثر في الوجود لاثّر في
كل موجود فتعين انه يرجع التأثير الى صفة اخرى وهي حال زائدة
على الوجود قال وعند الخصم^٧ قادية الباري سبحانه لم تؤثر الا في حال
هو الوجود لانه اثبت في العدم ساير صفات الاجناس من الشيئية^٨
والجوهرية والعرضية والكونية واللونية الى اخص الصفات من
الحركات والسكون^٩ والسوادية والبياضية فلم يبق سوى حالة

(٢) ف زرحه الله (٣) ب ف ز ما (٤) ب الضرورة والاختيار

٩٥ (١) ب ف (٢) ب (٣) ب ف لا وب في ذاتها بل في

(٤) ف التأثير (٥) ب النسبة (٦) ف السكنات

واحدة هي الحدوث^٨ فليأخذ مني^٩ في قدرة العبد مثله
فالزمه اصحابه انك اثبتت حالاً مجهولة لا ندري^{١٠} ما هي اذ لا
اسم لها ولا معنى

فال^{١١} بل هي معلومة بالدليل^{١٢} والتقسيم الذي ارشدنا اليه كما بينا
٩٦ فان لم تيسر لي عبارة عنها باسم خاص لم يضر ذلك السنا اثبتنا وجوهاً^{١٣}
واعتبارات عقلية^{١٤} للفعل الواحد واضفنا كل وجه الى صفة اثرت فيه
مثل الوقوع فانه من اثار القدرة والتخصيص ببعض الجائزات فانه
من اثار الارادة والاحكام فانه من دلائل^{١٥} العلم وعند الخصم كون
الفعل واجباً او ندباً او حلالاً او حراماً او حسناً او قبيحاً صفات
زايدة على وجوده بعضها ذاتية للفعل وبعضها من اثار^{١٦} الارادة
وكذلك الصفات التابعة للحدوث مثل كون الجوهر متحيزاً وقابلاً
للعرض فاذا جاز عنده اثبات صفات هي احوال واعتبارات زائدة
على الوجود^{١٧} لا تتعلق بها القادرية وهي معقولة ومفهومة فكيف
يستبعد مني اثبات اثر للقدرة الحادثة معقولاً ومفهوماً ومن اراد
تعيين ذلك الوجه الذي سماه حالاً^{١٨} فطريقه ان يحصل حركة^{١٩} مثلاً
اسم جنس يشمل انواعاً واصنافاً او اسم نوع يتميز بالعوارض واللوازم
فان الحركات تنقسم الى اقسام فمنها ما هو كتابة ومنها ما هو قول
٩٧ ومنها ما هو صناعة باليد وينقسم كل قسم الى اصناف فكون

٨...٨ ب كذا أولاً ثم ناخذ و - مني - ٩ ايدر - ١٠ ازلا - ١١ (١) -
٩٦ - ١ ب ف - ٢ ب اثار - ٣ ف - ٤ ب ز او وجوده
- ٥ ب ف ز واثبتة اثرا - ٦ ب الحركة

حركة اليد كتابة وكونها صناعة متميزان وهذا التمايز راجع الى حال في احدى الحركتين تتميز بها عن الثانية مع اشتراكهما في كونهما حركة وكذلك الحركة الضرورية والحركة الاختيارية فتضاف تلك الحالة الى العبد كسباً وفعلاً ويستق له منها اسم خاص مثل قام وقعد وقام وقاعد وكتب وقال وكاتب وقايل ثم اذا اتصل به امر ووقع على وفاق الامر سمي عبادة وطاعة فاذا اتصل به نهى ووقع على خلاف الامر سمي جريمة ومعصية ويكون ذلك الوجه هو المكلف به وهو المقابل بالثواب او العقاب كما قال الخصم ان الفعل يقابل بالثواب او العقاب لا من حيث انه موجود بل من حيث انه حسن او قبيح والقبح والحسن حالتان زايدتان على كونه فعلاً وكونه موجوداً وهو ابعد من العدل والقاضي اقرب الى العدل فانه اضاف الى العبد ما لم يقابل بثواب او عقاب وقابل بالثواب والعقاب ما لم يكن من اثار قدرته والقاضي عين الجهة التي هي عنده تقابل بالجزاء ٩٨ فائبتها فعلاً للعبد وعين الجهة التي هي فعل العبد وكسبه فقابلها بالجزاء ٩٩ وذلك هو العدل

ومما يوضح طريقة القاضي ويبين انه ما خالف الاصحاب تلك المخالفة البعيدة ان الفعل ذو جهات عقلية واعتبارات ذهنية عامة وخاصة كالوجود والحدوث والعرضية واللونية وكونه حركة او سكوناً وكون الحركة كتابة او قولاً وليس الفعل بذاته شيئاً

٩٧ — (١) ف — (٢) ف لها — (٣) ب ز ذلك — (٤) ب ف —

(٥) انظر النحل ص ٧٠

٩٨ — (١) ب لم تقابل ف تقابل عنده — (٢) ا في الهامش للرب — (٣) ب

للفعل وليس

ويانه امر تقول جلت القدرة الازلية عن^١ ان يكون لها صلاحية
مخصوصة مقصورة على وجوه من^٢ الفعل مخصوصة وقصرت القدرة
الحادثة عن ان يكون لها صلاحية عامة شاملة لجميع وجوه الفعل
وذلك ان صلاحية القدرة الحادثة لم تشمل^٣ جميع الموجودات بالاتفاق^{١٥}
فلا تصلح لايجاد الجوهر و كل عرض بل هي مقصورة على حركات
مخصوصة والقدرة الحادثة فيها مختلفة الصلاحية حتى يمكن ان يقدر
نوعية مخصوصة في القدرة الحادثة لتنوع الصلاحية فلذلك اقتصرت
على بعض الموجودات دون^٤ البعض بخلاف قدرة^٥ الباري سبحانه
فان صلاحيتها واحدة لا تختلف فيجب ان يكون متعلقها واحداً لا^{٢٠}

٩٩ (١) فـ - (٢) ا - (٣) ب ز وجوه - (٤) ب ز علي - (٥) ب
فـ - (٦) ا -

يختلف وذلك هو الوجود فاذا لم يجوز ان يضاف اخص الاوصاف الى ١٠٠
الباري سبحانه لانه يؤدي الى قصوره في الصلاحية كذلك لا يجوز
ان يضاف اعم الاوصاف الى القدرة الحادثة لانه يؤدي الى كمال في
الصلاحية فلا ذاك^١ الكمال مسلوب عن القدرة الالهية ولا^٢ هذا
الكمال ثابت للقدرة الحادثة فينعم النظر فيه^٣ لان فيه خلاص فلا
يجوز ان يضاف الى الموجد ما يضاف الى المكتسب حتى^٤ يقال هو
الكاتب القايل القاعد القايم ولا يجوز ان يضاف الى المكتسب ما
يضاف الى الموجد حتى^٥ يقال هو الموجد المبدع الخالق الرازق

وعن هذا^٦ الجواب المرتضى عند التمييز بين الخلق والكسب ان الخلق
١٠ هو الوجود بايجاد الموجد ويلزمه حكم وشرط

اما الحكم فان^٧ لا يتغير الموجد بالايجاد فيكسبه صفة ولا
يكتسب عنه صفة

واما الشرط ان يكون عالماً به من كل وجه والكسب^٨ هو

المقدور بالقدرة الحادثة ويلزمه حكم وشرط ١٠١

١٠ اما الحكم فان^٩ يتغير المكتسب بالكسب فيكسبه صفة
ويكتسب عنه صفة

واما الشرط فان يكون عالماً ببعض وجوه الفعل او نقول يلزمه

التغيير ولا يشترط العلم به من كل وجه

وهذا تحقيق ما قاله الاستاذ ان كل فعل وقع على التعاون كان

١٠٠ - (١) ب ذلك ف نال - (٢) ف - (٣) ب ف لانه - (٤) - (٥)

ز لا - (٥) ف ز لا - (٦) ف فانه - (٧) المكتسب

١٠١ - (١) ف فانه -

كسباً للمستعين وحقيقة الكسب من المكتسب هو وقوع الفعل بقدرته مع تعذر انفراده به وحقيقة الخلق هو وقوع الفعل بقدرته مع صحة انفراده به وهذا ايضاً شرح لما قاله الاستاذ ابو بكر ان الكسب هو ان تتعلق القدرة به على وجه ما وان لم تتعلق به من جميع الوجوه والخلق هو انشا العين وايجاد من العدم فلا فرق بين قوليهما وقول القاضي الا ان ما سمي به وجهاً واعتباراً سماه القاضي صفةً وحالاً

ونجاء ابو الحسن رحمه الله حيث لم يثبت للقدرة الحادثة اثرًا أصلاً غير اعتقاد العبد بتيسير^١ الفعل عند سلامة الالات وحدث ١٠٢ الاستطاعة والقدرة والكل من الله تعالى ١٠

وغلا إمام الحرمين^١ حيث اثبت للقدرة الحادثة اثرًا هو الوجود غير انه لم يثبت للعبد استقلالاً بالوجود^٢ ما لم يستند الى سبب آخر ثم تتسلسل الاسباب في سلسلة الترقى الى الباري سبحانه وهو الخالق المبدع المستقل بابداعه من غير احتياج الى سبب^٣ وانما سلك في مسلك الفلاسفة حيث قالوا بتسلسل الاسباب وتأثير الوسائط الاعلى^٤ في القوابل الادنى وانما حمله على تقرير ذلك الاحتراز عن ركازة الجبر والجبر على تسلسل الاسباب الزم اذ كل مادة تستعد لصورة خاصة والصور كلها فايضة على المواد من واهب الصور جبراً حتى

(٢) ف - (٣) ا ايضاح - (٤) ب ف - (٥) ب ز شيخنا - (٦) ف بتيسير

١٠٢ - (١) هو ابو معالي الجويني انظر النحل ص ٧٠ س ١٢ - (٢) ب بالايجاد - (٣...٣) ا - ب ز فيه - (٤) ب كلام

الاختيار على المختارين جبر والقدرة على القادرين جبر وحصول
الافعال من العباد عند النظر الى الاسباب جبر وترتيب الجزاء على
الافعال جبر وهو كالمرض يحصل عند سوء المزاج وكالسلامة تحصل
عند اعتدال المزاج وكالعلم يحصل عند تجريد العقل عن الغفلة
١٠٣. وكالصورة تحصل في المرآة عند التصقيل فالوسايط معدات لا
موجدات وما له طبيعة الامكان في ذاته استحال ان يكون موجدًا
على حقيقة كما بينا

اما شبهة الغفلة فتتخلص في مسلكين احدهما مدارك العقل
والثاني مدارك السمع

١٠. اما الاول فقالوا الانسان يحس من نفسه وقوع الفعل على حسب
الدواعي والصوارف فاذا اراد الحركة تحرك واذا اراد السكون
سكن ومن انكر ذلك جحد الضرورة فلولا صلاحية القدرة
الحادثة لايجاد ما اراد لما احس من نفسه ذلك قالوا وانتم وافقتمونا
على احساس التفرقة بين حركة الضرورة والاختيارية ولم يخل الحال
١٥. من احد امرين اما ان يرجع الى نفس الحركتين من حيث ان احديهما
واقعة بقدرته والثانية واقعة بقدرة غيره واما ان يرجع الى صفة في
القادر من حيث انه قادر على احديهما غير قادر على الثانية فان كان
قادرًا فلا بد له من تأثير في مقدوره ويجب ان يتعين الاثر في
الوجود لان حصول الفعل بالوجود لا بصفة اخرى تقارن الوجود

١٠٣ - (١...١) ف - (٢...٢) ب حركتي الضرورة والاختيار في الحركة
الضرورية والحركة الاختيارية - (٣) ف احدهما - (٤) ب القادرين (اولا) -
(٥) ف غير قادر - (٦) ب ف ما - (٧) ف للفعل - (٨) ف ولا -

- ١٠٤ وما سميتموه كسباً غير معقول فان الكسب اما ان يكون شيئاً موجوداً او لم يكن شيئاً موجوداً فان كان شيئاً موجوداً فقد سلمتم التأثير في الوجود وان لم يكن موجوداً فليس بشيء^٩
- واكثروا ما قاوره بفواريم اثبات قدرة لا تأثير لها كفي القدرة فان تعلقها بالمقدور كتعلق العلم بالمعلوم ولا يجد الانسان تفرقة بين • حركتين في ان احديهما معلومة والثانية مجهولة ويجد التفرقة بينهما في ان احديهما مقدورة والثانية غير مقدورة
- فلما وقوع الفعل على حسب الدواعي ممنوع بل هو نفس المتنازع فيه ودعوى الضرورة فيه غير مستقيم لمخالفتنا اياكم في ذلك ولا انتقاضه عليكم طرداً وعكساً فان افعال النائم والساقي والغافل • لم تقع على حسب الدواعي وهي منسوبة الى العباد نسبة الایجاد عندكم وكثير من الاعراض وقع على حسب الدواعي وهي غير منسوبة الى العباد نسبة الایجاد عندكم بالاتفاق كالالوان التي تحصل بالصبغ والطعوم التي تحصل بالمزج والحرارة والرطوبة والبرودة
- ١٠٥ واليبوسة عند تقريب الاجرام بعضها من بعض والشبع عند الطعام • والري عند الشرب والفهم عند الافهام الى غير ذلك مما اجرى الله تعالى العادة به فلا دعوى الضرورة صحيحة ولا الدليل مطرد وانتم مدفوعون الى ايراد حجة على نفس ما تنازعنا فيه وهو اثبات تأثير

(٩) ب ف فغير

١٠٤ - (١٠٠) ف - ب موجوداً - (٢) ف - (٣) ب ف ز فلا تأثير

- (٤) ف مم - (٥) ب -

١٠٥ - (١) ب ف كلما - (٢) ب ف بذلك - (٣) ب ز منازعون -

(٤) ف ایجاد -

القدرة الحادثة في الوجود من حيث هو وجود وما ذكرتموه من
التفرقة بين الحركتين اما الوجدان^٥ فسلم لكن لم قلت^٦ ان احديهما
موجودة بالقدرة الحادثة فانا قد بينا انها راجعة الى احد امرين اما الى
صفة في المحل واما الى حال في الحركة وفصلناهما احسن تفصيل
• وبالجملية الاليجاد غير محسوس ولا يدرك باحساس النفس ضرورة فقد
وجدنا للتفرقة بين الحركتين والحالتين^٧ مرجعاً ومرداً غير الوجود
اليس من اثبت المعدوم شيئاً عندكم ما رد^٨ التفرقة الى العرضية واللونية
والحركية في انها بالقدرة الحادثة فانها صفات نفسية ثابتة في العدم^٩
ولا الى الاحتياج الى المحل فانها من الصفات التابعة للحدوث فلذلك
١٠ نحن لا نردها الى الوجود فانها من اثار القدرة الازلية وزردها الى ما
انتم تقابلونه بالشواب والعقاب حتى ينطبق التكليف على المقدور ١٠٦
والمقدور على الجزاء والدواعي والصوارف ايضاً تتوجه الى تلك الجهة
فان الانسان لا يجد في نفسه داعية الاليجاد ويجد داعية القيام والقعود
والحركة والسكون والمدح والذم^{١٠} وهذه هيئات تحصل في الافعال
١٠ وراء الوجود تتميز عن الوجود بالخصوص والعموم فان شئت سميتها
وجوهاً واعتبارات وبالجملية لا تنزل في كونها معقولة عن درجة
الاختصاص ببعض الجائزات الذي هو من اثر الارادة والاحكام
والاتقان الذي هو من اثر العلم وكون الصيغة^{١١} امرأ ونهياً ووعداً

(٥) ب الموجدات — (٦) ب ز اخا راحة الى — (٧) ب ز عندكم — (٨) ب القدم
(لكن النقط ليست من كاتب الاصل)

١٠٦ — (٩) ف من هذه الكلمة الكتابة من كاتب آخر — (١٠) ب ز احوالا وان
شئت سميتها وجوها — (١١) ب الصفة —

ووعيداً بالارادة

والسر الذي دفعنا الى ذلك عموم تعلق قدرة الباري سبحانه وتعالى وقادريته واستدعاؤها^٥ اعم صفات الفعل وخصوص صلاحية القدرة الحادثة واستدعاؤها^٦ اخص^٧ صفات الفعل فان الفعل كان مقدوراً للباري سبحانه وتعالى قبل تعلق القدرة الحادثة اي هي^٨ على حقيقة^٩ الامكان صلاحية والقدرة على حقيقة الابداع^{١٠} صلاحية ونفس^{١١} ١٠٧ تعلق القدرة الحادثة لم^{١٢} تخرج الصلاحتين^{١٣} عن حقيقةتهما فيجب ان تبقى على ما كانت عليه من قبل ثم يضاف الى كل واحد من المتعلقين ما هو لائق^{١٤} فالوجود من حيث هو وجود اما خير محض واما لا خير ولا شر انتسب الى الباري سبحانه ايجاداً وابداعاً وخلقاً والكسب^{١٥} المنقسم الى الخير والشر انتسب الى العبد فعلاً واكتساباً وليس ذلك مخلوقاً بين خالقين بل مقدوراً بين قادرين من جهتين مختلفتين او مقدورين متميزين لا يضاف الى احد القادرين ما يضاف الى الثاني ثم نقول نحن نعكس عليكم الدليل فنستدل على ان الحركات ليست مخلوقة للعباد بوقوع^{١٦} اكثرها على خلاف الدواعي والقصود^{١٧} فان الانسان اذا اراد تحريك يده في جهة مخصوصة على حد مضبوط عنده مثل تحريك اصبعه على خط مستقيم لم يتصور ذلك من غير انحراف^{١٨} عن الجهة المخصوصة وكذلك لو رمى سهماً^{١٩} وقصد ان يمضي^{٢٠}

(٥) ب . . هـ — (٥) ب . — (٦) ب ز و ما — (٧) ف هـ — (٨) ب هو — (٩) ف
الاجاب — (١٠) ب وليس

١٠٧ — (١) ب محو — (٢) ف الصلاحية — (٣) ب ز به — (٤) ب
لوقوع ف بوقع — (٥) وانصراف — (٦) ف بينها — (٧) ب يصيب ف يضي

فاخطأ او رمى حجراً فاصاب موضعاً واراد ان يصيب^١ في الرمي^٢ ثانياً
لم يأت له ذلك ويستمر ذلك في جميع الصناعات المبنية على الاسباب ١٠٨
فان الاستداد والانحراف فيها مرتب على حركات اليد والانسان
قاصر القدرة على^٣ تسديدها على حسب الداعية فاذا وجدنا الدواعي
• ولم نجد التأتى ووُجد^٤ التأتى ولم توجد^٥ الدواعي علمنا ان اختلاف
الاحوال والحركات دالة^٦ على مصدر آخر سوا دواعي الانسان
وصوارفه

ومما يوضح ان القدرة على الشيء قدرة على مثله وعلى ضده
عند الخصم فلو كانت الحركة الاولى تحدث باحداثه لكان قادراً على
١٠ مثلها او على ضدها مثل ما قدر على الاولى ولكانت الحركات لا
تختلف اصلاً عند اجتماع^٧ الدواعي

المسلك الثاني لهم في اثبات الفعل للعبد ايجاداً قولهم التكليف
متوجه على العبد بافعل ولا تفعل فلم تخل^٨ الحال من احد امرين اما
ان لا يتحقق من العبد فعل اصلاً فيكون التكليف سفهاً من
١٠ المكلف ومع كونه سفهاً يكون متناقضاً فان تقديره افعل يا من لا
يفعل وايضاً فان التكليف طلب والطلب يستدعي مطلوباً ممكناً من ١٠٩
المطلوب منه واذا لم يتصور منه فعل بطل^٩ الطلب وايضاً فان الوعد
والوعيد مقرون بالتكليف والجزا مقدر على الفعل والترك فلو لم

(٨) ب ز ما (٩) ب الرمي

١٠٨ (١) ب عن (٢) ب واذا و ف وجدنا (٣) ب ف نجد -

(٤) ب الدالة (٥) ف مثالها (٦) ب جميع

١٠٩ (١) ف يطلب -

يحصل من العبد فعل ولم يتصور ذلك بطل الوعد والوعيد وبطل الثواب والعقاب فيكون التقدير افعل وانت لا تفعل ثم ان فعلت ولن تفعل فيكون الثواب والعقاب على ما لم يفعل وهذا خروج عن قضايا^١ الحس فضلاً عن قضايا^٢ المعقول حتى لا يبقى فرق بين خطاب الانسان العاقل وبين الجماد ولا فصل بين امر التسخير والتعجيز^٣ وبين امر التكليف والطلب

فالوا^٤ ودع^٥ التكليف الشرعي^٦ اليس المتعارف منا والمعهود بيننا مخاطبة بعضنا بعضاً بالامر والنهي واحالة الخير والشر على المختار وطلب الفعل الحسن والتحذير عن الفعل القبيح ثم ترتيب المجازات على ذلك ومن انكر ذلك فقد خرج عن حد العقل خروج^٧ عناد فلا يناظر الا بالفعل مناظرة السفسطائية^٨ فيشتم ويلطم فان^٩ غضب بالشتم وتألّم باللطم وتحرك للدفع والمقابلة^{١٠} فقد اعترف بانه رأى من^{١١} المعامل شيئاً ما والا فاباله^{١٢} غضب وتألّم منه واحال الفعل عليه وان تصدى للمقابلة فقد اعترف بانه رأى من المعامل فعلاً يوجب الجزاء والمكافأة^{١٣}

والجواب عن ذلك من وجهين احدهما الالتزامات على مذهبهم^{١٤} والثاني التحقيق على موجب مذهبنا

الاول انه^{١٥} نقول عينوا لنا ما المكلف به وما المطلوب بالتكليف

(٢) ب ف تعطل — (٣) ب اولم — (٤) ب ف ز لك — (٥) لا تفعل —
(٦) ب — (٧) ا الخمار — (٨) ف وجمع — (٩) ب ز جانباً — (١٠) ب
ف السو... — (١١) ب ابتدأ الكتابة الاولى
١١٠ — (١) ا — (٢) ف له — (٣) ب ب — (٤) ب موجب عقابهم —
(٥) ب ف —

فان اجمال القول بان التكليف متوجه على العبد ليس يفني في تقدير
اثر القدرة الحادثة وتعيينه

فانه فنزم المطلوب والمكلف به هو الوجود من حيث هو وجود
فذلك محل التنازع وكيف يكون الوجود هو المطلوب والوجود
من حيث هو وجود لا يختلف في كونه قبيحاً وحسناً ومنهياً
عنه ومأموراً به ومن المعلوم ان المطلوب بالتكليف مختلف الجهة
فمنه ما هو واجب فعله ويثاب عليه ويمدح به ومنه ما هو واجب
تركه ويعاقب على فعله^٦ ويذم عليه^٧

وانه فنزم المكلف به هو جهة^٨ يستحق المدح والذم عليه فهو
١٠ مسلم وذلك الوجه ليس يندرج تحت القدرة^٩ 'وما اندرج' لم يكن ١١
مكلفاً به فسقط الاحتجاج بالتكليف

فانه قيل المقدور هو وجود الفعل الا انه يلزمه ذلك الوجه^{١٠}
المكلف به لا مقصوداً^{١١} بالخطاب

فيل لا يغنيكم هذا الجواب فان التكليف لو كان مشعراً
١٥ بتأثير القدرة في الوجود كان المكلف به هو الوجود من حيث هو
وجود لا غير ولكن^{١٢} تقدير الخطاب^{١٣} اوجد الحركة التي اذا وجدت
يتبعها كونها حسنة^{١٤} وعبادة وصلوة وقربة^{١٥} فما هو مقصود بالخطاب
غير موجود بايجاده فيعود الالزام عكساً عليكم افعل يا من لا يفعل
فليت^{١٦} شعري اي فرق

(٦) ب - (٧) ب ف ز الوجود و - (٨) ف التكليف ب و ف ز عندكم بل هي
(ف هو) صفة ثابتة للحدث فا هو مكلف به لم يندرج تحت القدرة

١١١ - (١٠٠١) ب محذور وبعد لم يندرج - (١٢) ف - (١٣) ب ف المقصود
(١٤) ف ولكن (١٥) ب الحركات - (١٦) ف وتوبة - (١٧) ب فيا ليت -

بين مكلف به لا يندرج تحت قدرة المكلف ولا يندرج تحت قدرة غيره وبين مكلف به^٨ اندرج تحت قدرة المكلف من جهة ما كلف به واندرج تحت قدرة غيره من جهة ما لم يكلف به اليس القضيتان لو عرضتا على محك العقل كانت الاولى اشبه بالجبر فهم قدرية من حيث اضافوا الحدوث والوجود الى قدرة العبد احداثاً وايجاداً وخلقاً^٩ ١١٢ وهم جبرية من حيث لم يضيفوا الجهة^{١٠} التي كلف بها العبد الى قدرته كسباً وفعلاً كما قيل اعور باي عينيه شاء ثم يلزمهم الاعراض التي اتفقوا على انها حاصلة بايجاد الباري سبحانه وقد ورد الخطاب بتحصيلها او بتركها وتوجه الثواب والعقاب عليها وهي ايضاً مما يتعارفه الناس ويتداولونه مثل الالوان والطعوم واستعمال الادوية^{١١} والسموم والجراحات المزهقة للروح والفهم عقيب الافهام والشبع عقيب الطعام الى غير ذلك فان هذه كلها حاصلة بايجاد الباري سبحانه وقد ورد الخطاب بتحصيلها عقيب اسباب يباشرها العبد ووجه الالتزام ان الخطاب يتوجه بتحصيل اعيانها مقصوداً ولذلك يعاقب على قدر ويمدح على قدر ومن المعلوم ان من استأجر^{١٢} صباغاً ليبيض^{١٣} ثوبه فسوده غرم ومن قتل انساناً بسم استوجب القود ومن احرق ثوب انسان او اغرق سفينة او فتح بثقاً حتى هلك زرع او هدد به^{١٤} دار عوتب على ذلك وضمن وغرم فمورد التكليف ما اندرج تحت القدرة وما اندرج تحت القدرة غير مورد التكليف^{١٥}

(٨) ف ز لا — (٩) ف الجملة

١١٢ — (١) ب لينحضر — (٢...٢) ب ف خرب — (٣) ب ز غير

والجواب عن السؤال من حيث النفس، انا قد بينا وجه الاثر الحاصل ١١٣
 بالقدرة الحادثة وهو وجه او حال للفعل مثل ما اثبتموه للقادرية
 الازلية فخذوا من العبد ما يشابه فعل الخالق عندكم فلينظر الى
 الخطاب بافعل لا تفعل اخوطب اوجد لا توجد او خوطب اعبد الله
 • ولا تشرك به شيئاً فجهة العبادة التي هي^١ اخص وصف للفعل صار
 عبادة بالامر وذلك حاصل بتحصيل العبد مضاف الى قدرته فما يضر كم
 اضافة اخرى نعتقدها وهي مثل ما اعتقدتموه تابعاً فالوجود عندنا
 كالتابع^٢ او كالذاتي الذي كان ثابتاً^٣ في العدم والفرق بيننا انا جعلنا
 الوجود متبوعاً واصلاً وقلنا هو عبارة عن الذات والعين واضفناه
 ١٠ الى الله سبحانه وتعالى وجميع ما يلزمه من الصفات واضفنا الى^٤ العبد
 ما لا يجوز اضافته الى الله تعالى حيث لا يقال اطاع الله تعالى وعصى
 الله تعالى وصام وصلى وباع واشترى وقام ومشى فلا تتغير صفاته بافعاله
 فلا يعزب عن علمه^٥ ذرة من خلقه بخلاف^٦ ما يضاف^٧ الى العبد فانه
 يشق له وصف واسم من كل فعل يباشره وتتغير ذاته وصفاته بافعاله ١١٤
 ١٠ ولا يحيط علماً بجميع وجوه اكتسابه واعماله وهذا معنى ما قاله
 الاستاذ ابو اسحق^٨ ان العبد فاعل بمعين^٩ والرب فاعل بغير معين^{١٠}
 واما على طريقة الشيخ^{١١} ابي الحسن رحمه الله حيث لم يثبت
 للقدرة اثرًا

فالجواب عن هذه الالزامات مشكل عليه^{١٢} غير انه^{١٣} يثبت^{١٤} تأتياً

١١٣ — (١) ب ز او — (٢) ب يا عبد — (٣...٣) ب ف — (٤) ب ز
 عندكم — (٥) اثابت ف — (٦...٦) ب — (٧) ب ع
 ١١٤ — (١) هو الاصغر اثبتني — (٢) ب ف يعني — (٣) ب ف — (٤) ب
 ابا — (٥) ب — ف اثبت —

وتمكننا يحسه الانسان من نفسه وذلك يرجع الى سلامة البنية واعتقاد التيسر^٦ بحكم جريان العادة ان العبد مهما هم بفعل وازمع على امر خلق الله تعالى له قدرة واستطاعة مقرونة بذلك الفعل الذي يحدثه فيه فيتصف به العبد وبخصايصه وذلك هو مورد التكليف واحساسه بذلك كاحساسه بالصفات التابعة للحدوث عندكم وان لم تكن هي^٥ اثر القدرة الحادثة

ومما يوضح الجواب غايه ابضاح ان التكليف^٧ بافعل ولا تفعل^٨ ورد بالاستعانة بالله سبحانه وتعالى في نفس المكلف به كقوله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ وكقوله تعالى رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَسِوَاكَ كَانَتِ الْهُدَايَةُ نَفْسَهَا هي المسؤولة بالدعاء او الثبات^{١٠} عليها هو المسؤول ولا شك ان العبد لو كان مستقلاً بانشائها بقدرته^٩ مستبداً بالثبات عليها كان مستغنياً عن هذه الاستعانة ثم الله سبحانه يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ بِأَنْ هَدَاهُمْ لِلْإِيمَانِ وعند الخصم هو محمول على خلق القدرة وهي صالحة للضدين جميعاً على السواء وذلك يبطل قضية الامتنان بالهداية قال الله سبحانه وتعالى^{١٥} بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ

وتخفى ذلك من غير مبرر عن الانصاف ان العبد كما يحس من نفسه التمكن من الفعل^٦ وتيسر التأق^٦ يحس من نفسه الافتقار^٧ والاحتياج

(٦) ف التيسر - (٧) ب ز كما ورد - (٨) ب ز فقد - (٩) سورة ١ - (١٠) سورة ٣ - ٦

١١٥ - (١) ب لقدرة - (٢) سورة ١٢ - ١٢ - (٣) سورة ٣٩ - ١٧ - (٤) ب امن - (٥) ف الايمان - (٦...٦) ب وايس الماى - (٧) حاشية « في الاصل الاعتماد »

الى معين في كل ما يتصرف ويجد في استطاعته ويتكلف فقدان
الاستقلال والاستبداد بالفعل في كل ما يأتي ويذر ويقدم ويؤخر^١
من تصرفات فكره نظراً واستدلالاً ومن حركات لسانه قِيلاً
وقالاً ومن ترددات يديه عِيناً وشمالاً فيحس الاقتدار على^٢ النظر
• ولا يحس الاقتدار على^٣ العلم^٤ "بعد حصول النظر" فانه لو اراد ان
لا يحصل لا يتمكن منه^٥ ويحس من نفسه تحريك لسانه بالحروف
ولو اراد ان يبدل المخارج ويغير الاصوات لم يتمكن من ذلك ١١٦
ويحس تحريك يديه واناملته ولو اراد تحريك جزء واحد من غير تحريك
الرباطات المتصلة لم يتمكن من ذلك وعند الخصم القدرة صالحة
• للاضداد والامثال وهي متشابهة في القادرين^٦ فالعبد مستقل بالايجاد
والاختراع وايس الى الباري سبحانه وتعالى من هذه الافعال الا
خلق القدرة فحسب واشتراط البنية من اضعف ما يتصور والحق في
المسئلة تسليم الثمكن والتأتي والاستطاعة على الفعل على وجه
ينتسب الى العبد وجه من الفعل يليق بصلاحيه قدرته واستطاعته
١٥ واثبات الافتقار والاحتياج ونفي الاستقلال والاستبداد فنجد في
التكليف موردي^٧ الخطاب فعلاً واستطاعة^٨ ويضاف^٩ في الجزاء
مقابله^{١٠} وتفضلاً والله اعلم^{١١}

١٨ ف يآخر — ٩ ب مرددات — ١٠...١٠ ب به — ١١...١١ ب به —

١٢ ب ز ولا اراد ان لا يعقل عن ذلك بعد حصوله لم يتمكن

١١٦ — ١ ب المقادير — ٢ ب مورد في ف مورد — ٣ ب واستعانة —

٤ ب ويقابله ف يصادف — ٥ ف ز بالصواب والله المرجع والمآب —